

الشكوى الإلكترونية في التجربة الجزائرية والمصرية

ط.د بن الطيب أحمد^{1*}، الدكتور: بكر اوي عبد الله²¹جامعة أحمد درايعة أدرار (الجزائر)، aboanes@univ-adrar.edu.dz²جامعة أحمد درايعة أدرار (الجزائر)، bekraoui2008@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2026/04/22

تاريخ القبول: 2025/10/20

تاريخ الاستلام: 2025/05/06

ملخص:

إن بحثنا لموضوع الشكوى الإلكترونية في كل من الجزائر و مصر يهدف إلى الوقوف على جهود الدولتين في تحسين وتجويد الخدمات القضائية وخصوصا مرحلة تقديم الشكوى للجهات القضائية، وإلى معرفة الواقع التشريعي للوسيط الإلكتروني وبجمله في قوانين هذين الدولتين، و عن مدى إمكانية أن تحل الشكوى الإلكترونية محل الشكوى التقليدية. كما تهدف دراستنا أيضا إلى معرفة خصائص هذه الوسيلة الحديثة، والإمكانات اللازمة لتوفرها لتقوم بالدور المنوط بها، و معرفة الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق الوسيط الإلكتروني في كلا الدولتين.

كلمات مفتاحية: الشكوى. الإلكترونية. العدالة. الجزائر. مصر.

Abstract:

Our research of the electronic complaint in both of Algeria and Egypt aims to stand upon the efforts of both countries to improve judicial services especially the phase of declaring a complaint to judicial authorities. Furthermore, it aims to know the legislative reality of the electronic mediator, its scope in the laws of these two countries, and to what extent can the electronic complaint replace the traditional one. Our study's objectives are to know the characteristics of this new means, the potentials that should be offered to best do its role, and the obstacles and the challenges that face the implementation of this electronic mediator in both countries.

Key words: complaint. electronic. Justice. Algeria . Egypt.

بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يشهد العلم تطورا في الوسائل والأدوات بفضل الثورة الصناعية والتكنولوجيا التي يشهدها العالم في هذا العصر فأصبح لزاما يفرضه الواقع على الدول أن تسير هذه الطفرة التكنولوجية، ومن أهم واجبات الدولة هو إقامة العدل بحل المنازعات وإنصاف المتضررين ومعاقبة المجرمين وحماية الحقوق والحريات، وعلى هذا الأساس سعت أغلب دول العالم إلى تطوير جهاز العدالة من إدخال الوسائل الحديثة من أجل تطوير أداء العدالة وتحديث إجراءات اللجوء إليه وهو ما يسمى بالتقاضي الإلكتروني؛ ومن تجليات ذلك التطور هو إدخال الآليات الإلكترونية على الوسيلة التي يستخدمها الشخص في حالة إذا أراد أن يبلغ أو يشتكي من جريمة مست مصلحته الخاصة.

وفي ورقتنا البحثية هذه نحاول أن نسلط الضوء حول مكانة الشكوى الإلكترونية في جهاز العدالة في كل من الجزائر ومصر وحكم الفقه الإسلامي من استخدام الوسائل الحديثة في تقديم الشكوى ، لتتبلور الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تحل الشكوى الإلكترونية محل الشكوى التقليدية؟ وتفرع عنها الأسئلة التالية : بماذا تتميز الشكوى الإلكترونية عن الشكوى التقليدية ؟ وما حكم الفقه الإسلامي من تقديم الشكوى إلكترونيا؟ وما هي تحديات استخدام الشكوى الإلكترونية؟

ولإجابة عن الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها قسمنا بحثنا إلى مقدمة و مبحثين وخاتمة؛ نعنون المبحث الأول بالعمل بالشكوى و تقييمه، والمبحث الثاني فيتم فيه التطرق إلى تجربة العدالة الجزائرية و المصرية للشكوى الإلكترونية. **المنهج المتبع:** اتبعنا في معالجة وتحرير موضوعنا على المنهج الاستقرائي المقارن، حيث قمنا باستقراء النصوص التشريعية التي لها علاقة بتطوير وعصرنة ف جهاز العدالة للدولتين ومقارنتها لنقف على الواقع التشريعي للوسيط الإلكتروني في تقديم الشكوى.

المبحث الأول: العمل بالشكوى الإلكترونية وتقييمها:

نستهل هذا المبحث بضبط مفهوم الشكوى الإلكترونية لغة واصطلاحا، ثم نتعرض لتفعيلها وتطبيقها من خلال تحديد مطالب ذلك التفعيل وإبراز التحديات والصعوبات التي تعيقه، كما نتناول تقييما لآلية الشكوى الإلكترونية بعرض بعض مزاياها ومثالبها.

المطلب الأول: مفهوم الشكوى الإلكترونية: الشكوى الإلكترونية عبارة مركبة تركيبيا وصفيا من مفردتين " الشكوى"، " الإلكترونية" لذا سنعرف على مفهوم كل كلمة لغة واصطلاحا ثم نعرف العبارة المركبة.

الفرع الأول: التعريف اللغوي.

تعريف الشكوى والإلكترون لغة واصطلاحاً:

01- الشكوى أو الشكاية في اللغة تأتي بمعنى الإخبار عن الغير بسوء فعله وتصرفه و إظهار ما فيه من مكروه¹

و تأتي بمعنى تألم تأذى وتوجّع من المرض، وأخبر به الطبيب أو غيره²

02- الإلكترونية: الإلكترون مفردة أعجمية ظهرت مع ظهور الثورة الصناعية الحديثة مما يبرر عدم وجوده في معاجم اللغة العربية القديمة، وقد عرفه معجم العربية الحديثة بالتعريف التالي؛ على أنه وحدة دقيقة أولية ذات شحنة سالبة مقدارها هو أصغر مقدار يوجد في الكهرباء ووزنها يساوي بالتقريب جزءاً من ثمانية مائة ألف جزء من أصغر ذرة موجودة³.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي:

01- الشكوى في القانون: للشكوى في القانون معنيان هما:

المعنى الأول: الشكوى هي: إبلاغ المحني عليه أو من يمثله قانوناً إحدى الجهات المختصة بتلقي الشكاوى بوقوع إحدى الجرائم عليه والتي يتوقف تحريك الدعوى العمومية في شأنها على شكواه في حدود آجال قانونية⁴.

أو هي موافقة المحني عليه في البدء في التحقيق في جريمة تمس مصلحته الخاصة⁵.

و هي أيضاً إظهار رغبة المحني في تحريك الدعوى العمومية في جرائم حددها القانون⁶.

إذن؛ فإن الشكوى بهذا المعنى هي إجراء لا بد منه يقوم به المحني عليه بغية تحريك الدعوى العمومية في جرائم معينة حددها القانون.

المعنى الثاني: وقد ورد مضمونه في المادة 72 من قانون الإجراءات الجزائي⁷، والمادة 220 من قانون الإجراءات المصري⁸ وهو إبلاغ الشخص المتضرر من الجريمة الجهات القضائية، بغرض التعويض عن الضرر الذي لحق به جراء جريمة، وهو ما يعرف بالدعوى المدنية.

¹ - ابن منظور ، لسان العرب ، دار العارف، القاهرة م 04 ، ص2313.

² - أبو الحسن أحمد، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر ج03 ، ص 207 / مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط04، 2004/1425، مكتبة الشروق الدولية ص492 .

³ - مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع، الهيئة العامة لشؤون المطبعة الأميرية ، 1404هـ / 1983، ج07، ص60.

⁴ - عبد الحليم فؤاد ، الشكوى والتنازل عنها ، دراسة مقارنة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي 2012م/1433هـ ، ص41 .

⁵ - شاهر محمد علي ، الشكوى كفيد ، ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، 2010/2009 ص30.

⁶ - أشرف توفيق ، شرح قانون الإجراءات الجزائية ، 2012م، ج01 ، ص 49 .

⁷ - الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386هـ الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966م الذي يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.

⁸ - قانون رقم 150 الصادر في 20 ذي الحجة 1329هـ الموافق لـ 3 سبتمبر 1950م، المتضمن قانون الإجراءات.

أما الفرق بين الشكوى عن البلاغ¹ هو أن الشاكي متضرر من الجريمة وصاحب مصلحة في تقديمها، أما صاحب البلاغ فيكون غير متضرر من جريمة ولا صاحب مصلحة في تحريكها.

02- الشكوى في الفقه الإسلامي: أن فقهاء الشريعة القدامى لم يستعملوا في مؤلفاتهم لفظة الشكوى وإنما استعملوا

مفردات أخرى لها نفس المعنى الذي نقصده، وأشهر تلك المفردات هي "الدعوى" حتى أنهم خصصوا لها باباً في كتبهم، وعلى أساس ذلك فسنحاول أن نبحث عن مفهوم الدعوى عند فقهاء الشريعة الإسلامية.

الدعوى: عند المالكية: هي "طلب معين أو ما في ذمة معين أو أمر يترتب عليه نفع معتبر شرعاً"

طلب معين؛ كسلعة معينة، ذمة معينة كالديون والسلم أو معيناً بالشخص كزيد وعمر أو بالصفة كدعوى الدية على العاقلة، ما يترتب عليه؛ كدعوى الطلاق أو الردة، نفع معتبر شرعاً؛ له اعتبار ومكانة في الشرعية الإسلامية².

عند الحنابلة: "إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو في ذمته"³.

عند الأحناف: هي "مطالبة حق في مجلس من له الخلاص عند ثبوته"⁴

مناقشة التعاريف: ما يؤخذ على تعريف المالكية أنه لم يقيد الطلب بمجلس القضاء ولم يحدد صفة المدعي أصلياً أو ممثلاً لغيره.

وما يؤخذ على تعريف الحنابلة أنه قصر صفة صاحب الحق على الشخص المتضرر ذاته دون مثله، وأغفل التعريف أيضاً مكان تقديم الدعوى.

ومما يؤخذ على تعريف الأحناف أنه غير مانع لأنه يدخل تحته دعوى الفضولي الذي ليس له مصلحة في الدعوى ولا ممثلاً لغيره.

التعريف المختار: "الشكوى في الفقه الإسلامي هي قول مقبول أو ما يقوم مقامه في مجلس القضاء يقصد به الإنسان طلب حق أو حمايته له أو لمن أو لمن يمثله"⁵.

ومن خلال عرضنا لبعض تعاريف الفقهاء للدعوى نستنتج أن معناها في الفقه الإسلامي يدور حول مطالبة الشخص المتضرر أو من يمثله من فعل شخص آخر أمام جهة قضائية، وهذا المعنى لا يختلف عن المعنى القانوني للشكوى الذي عرضناه.

الإلكتروني: الإلكترونيات هي "فرع من فروع الفيزياء والهندسة يتناول التحكم في انسياب الشحنات الكهربائية في نبائط معينة لتحقيق أغراض مفيدة"¹.

¹ - هو إجراء يصدر من شخص ليس بمرتكب الجريمة وليس بمتضرر من أجل إحاطة الجهات المختصة بوقوع جريمة من الجرائم التي لا يتوقف على تحريكها على شكوى / شاهر محمد علي ، الشكوى كقيد ، ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، 2010/2009 ص54.

² - القرافي ، الذخيرة ، ط01، 1994، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ج11، ص05.

³ - البهوتي ، كشف القناع عن متن الإقناع ، ط01، 1417هـ/1997م ، عالم الكتب، بيروت لبنان، ج05، ص332.

⁴ - ابن همام الحنفي، فتح القدير، ط01، 2003م/1424هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج08، ص159.

⁵ - محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، ط خ، 1423هـ/2003، السعودية، ص83.

أن التعريف اللغوي والاصطلاحي للإلكترون تعريف علمي متخصص متأثرا بالبيئة والفترة الصناعية التي ظهر فيها.

03- : التعريف الاصطلاحي للشكوى الإلكترونية: هي آلية معلوماتية قضائية مستحدثة تُمكن الشخص الطبيعي أو

المعنوي أو لوكيلهما تقديم شكوى على مستوى مصالح النيابة العامة بواسطة إلكترونية عبر الانترنت، وهذه الأخيرة ملزمة قانونا بالرد على تلك الشكوى عبر نفس الوساطة.²

وعرفها البعض بأنها تنظيم تقني معلوماتي تفاعلي مؤمن على الشبكة العالمية يتيح لمقدم الشكوى إيداع شكواه وتقديم البيانات على ذلك.³

أما في الفقه الإسلامي؛ فبما أن تعريف الشكوى في القانون لا يختلف عن تعريف الدعوى في الفقه الإسلامي و أن الشكوى الإلكترونية إنما هي وسيلة تتمثل في استخدام الوسائط الحديثة في تقديم الشكوى إلى الجهات القضائية، فإن مفهوم الشكوى الإلكترونية في الفقه الإسلامي - في نظرنا - لا يختلف عن مفهومها في الفقه القانوني.

وقد استعمل المشرع الجزائري الشكوى، واستعمل المشرع المصري الدعوى، و معنى كل هذين المصطلحين يدور حول؛ مطالبة المتضرر بالتعويض عن الضرر الذي أصابه من الجريمة. وعرضنا لهذا التوضيح سببه أننا في متن هذا البحث سنستعمل كل تلك المصطلحات ونقصد نفس المعنى.

المطلب الثاني: متطلبات وصعوبات تفعيل الشكوى الإلكترونية:

إن التنفيذ السليم لنظام الشكوى الإلكترونية يستلزم توافر إمكانيات ومتطلبات، فيما يلي نقدم عرضا لتلك المتطلبات والصعوبات:

الفرع الأول: المتطلبات:

أولا : التشريعية: حتى يتمكن النظام الإلكتروني للشكوى يتطلب وجود نصوص تشريعية تؤسس لهذا النظام وتحدد له القواعد التنظيمية والإجرائية وتشمل على آليات الحماية للمعطيات والبيانات الخاصة بالشكوى، وتجرم كل شكل من أشكال التعدي و الاحتيال والمساس ببيانات النظام، وتراعي التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني الحديث.

إذا فالعامل التشريعي ضروري؛ فالشخص - سواء كان شاكيا أو جهة قضائية - لا يستطيع استعمال الوسيط الإلكتروني في الشكوى إلا بتواجد قانونا يشرع ذلك ويحدد له المسار السليم لكل مراحل سير الشكوى ، ويكون ذلك من خلال استحداث نصوصا تشريعية أو إجراء تعديلات قانونية على النصوص السارية المفعول.

ثانيا:البشرية: إن التطبيق السليم لنظام الشكوى الإلكتروني يحتاج إلى كوادر بشرية مؤهلة تحسن التأقلم و التعامل مع هذا التحول الحديث وتفصيل ذلك في يلي:

¹ - المجموعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط02، 1419هـ/1999م، الرياض، ج02، ص578.

² - نجاة زعزوعة، ليلي بن قلة، النيابة العامة الإلكترونية في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد غ ص 296.

³ - عبد العزيز بن سعد، المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة، دار جامعة نايف للنشر، 1439هـ/ 2017م، الرياض، ص37.

01- قضاة مؤهلون للتعامل مع الوسيط الإلكتروني: لدخول سلك القضاة عالم التكنولوجيا يحتم عليهم الإلمام بقدر كبير من العلم والتحكم بالوسائل التكنولوجية الحديثة؛ كالتعامل الجيد بأجهزة الحاسوب والأنظمة المعلوماتية المشغلة لها ؛ لأن القاضي أثناء القيام بمهامه سيتعامل حتما مع الوسائل الحديثة. ويتم تأهيل القضاة من خلال إلحاقهم بدورات تأهيلية وتدريبية في علوم المعلوماتية وأنظمة الاتصال.

02- كتبةُ المواقع الإلكترونية: هم مجموعة من الموظفين حائزون على إجازة في الحقوق وتوافر لديهم مؤهلات وقدرات التعامل مع الحاسوب وإدارة المواقع الإلكترونية والتعامل مع شبكة الانترنت . ويكلفون بالمهام التالية: تسجيل الشكاوى وإرفاقها بأدلة الإثبات التي نسخها الاحتفاظ بها بواسطة المساح الضوئي وإرسالها للمحكمة، ويقوم الكتبة بإعداد جدول وموعد جلسات المحاكمة، والحصول على الرسوم بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني ، ويقوم أيضا الكتبة بالاتصال بأطراف الشكوى وتبليغهم مواعيد انعقاد الجلسات ومتابعة الشكاوى وعرض جلسات المحاكمة.

03- مديرو المواقع والبرامج: يحتاج النظام الإلكتروني للشكوى وجود مختصين ومتحكمين في إدارة المواقع والبرمجة الإلكترونية وصيانة الحواسيب الآلية . يتواجد هؤلاء عادة خارج قاعات المحاكمة بحيث يقومون بمتابعة سير الجلسات ويصلحون الأعطال التي قد تطرأ على الأجهزة والمعدات أثناء المرافعة، ويقومون باتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة لمنع وقوع أخطاء فنية تسبب ارتباكاً في العمل، وحماية النظام من الهجمات الفيروسية ومحاولات القرصنة وإحباط محاولات دخول الفضوليين.

04- المحامي الإلكتروني: ويطلق عليه المحامي المعلوماتي؛ وهو المحامي الذي يحق له تسجيل الشكوى والترافع عنها في المحكمة وله صفة ذلك، ويتحصل عليها بعد تلقيه دورة تدريبية مكثفة في عالم المعلوماتية ونظم الاتصال ، ويكون مكتبه مجهز بجميع الأجهزة الإلكترونية اللازمة متصل بشبكة إلكترونية خاصة محمية محصنة.

ثالثاً: المتطلبات الفنية: إن إيداع الشكوى إلكترونياً يتطلب بنية تحتية مناسبة تشمل الأجهزة والمعدات الإلكترونية المتطورة الشاملة لأحدث التقنيات¹.

ومن أهم المتطلبات الفنية هي؛ إنشاء شبكة داخلية تربط جميع أقسام وفروع ووحدات وقاعات المحكمة لتمكين التواصل آلياً، كما يتم تجهيز قاعات المحاكمة بكاميرات وشاشات عرض كبيرة متصلة بشبكة داخلية تمكن كل حاضر من متابعة إجراءات المحاكمة.

إن إيداع الشكوى إلكترونياً يتطلب وجود أرضية بيانات تعوض الوسيلة التقليدية المعتمدة على المستندات والوثائق الورقية وتساعد على أرشفة البيانات والملفات المعروضة على المحكمة عبر برنامج حاسوبي يقوم بالحفظ التقني لكل مراحل المحاكمة.

¹ - أشرف جودة، المحاكم الإلكترونية، ص76.

لإيداع الشكوى ومتابعة مسارها الإجرائي يجب توفر موقع إلكتروني على شبكة الانترنت يمكن للمواطن من تقديم شكواه والحصول على معلومات استعلامية تخص قضيته ، ويمكن له دفع الرسوم بواسطة وسائل الدفع الإلكتروني. ولحماية خصوصية الشكوى وجب توفر الضمانات التالية:

- تشفير معلومات النظام الإلكتروني: والتشفير هو عملية يتم بمقتضاها تحويل الكلمات والمفردات المكتوبة إلى أرقام وصور رقمية بحيث لا يتمكن الغير معرفة مضمونها. وهذا إجراء ضروري واحترازي يضمن عدم تسرب البيانات المخزنة، فلا يستطيع غير المستقبل فك الشفرة والذي له الحق في استعادة مضمون الرسالة.

- تأمين سرية البيانات: والمقصود به توفير الحماية لمضمون الوثائق وملفات الشكوى ضد محاولات التغيير أو التزوير أثناء تبادل اللوائح والوثائق ولا يمكن الحصول على المعلومات إلا عن الشخص الذي أودعها.

ولتأمين السرية فإن الإدارة الفنية للأرضية الرقمية تقوم بتحديد الشخص أو الأشخاص الذين يحق لهم الدخول والإطلاع على قواعد النظم المعلوماتية كالقاضي والمحامي ومقدم الشكوى وبعض الموظفين يتم تزويدهم باسم المستخدم وكلمة المرور.

- لتوفير الحماية الأمنية للموقع الإلكتروني وللبيانات الذي يحتويها يتعين القيام بالتدابير اللازمة لحماية الموقع من الفيروسات وإجراء التحديثات الدورية وإيجاد جدار ناري للموقع.

- يجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لتحقيق الأمن السيبراني¹.

الفرع الثالث: الصعوبات التي تواجه الشكوى الإلكترونية: تصنف إلى:

أولا: الصعوبات التقنية: إن أهم ما تتصف به العملية التقنية هو التعقيد وشدة الدقة لذا يجب أن تتوفر قدرات واسعة من المعرفة والإحاطة بهذه التقنية بغرض الاستفادة منها بقدر يمكن استمرار العمل بها بسلاسة.

غير أن دول العالم الثالث لا تزال متأخرة في هذه التقنية للأسباب التالية:

- الثورة التكنولوجية السريعة تستوجب إمكانيات مادية متطورة وبشرية مؤهلة.
- التكلفة الباهظة من أجل اقتناء المعدات والتقنيات والنظم الحديثة.
- النقص الحاد في مجال الصناعات الإلكترونية وفي حال وجودها فهي عاجزة عن مسايرة التطور الحاصل في مجال المعلوماتية.

ثانيا: الصعوبات الأمنية: إن التطور في الوسائل والأدوات الإلكترونية يقابله تطورا في وسائل الاعتداء والسرقة؛ مما يتطلب تطورا في وسائل الحماية. وللاعتداء شكلين، أحدهما داخلي؛ ويقصد به الاعتداء من داخل الشبكة الداخلية أو العالمية، إن شبكة الانترنت تتطلب مختصين في إدارتها وتمكين مستعملها من الاستفادة منها فهؤلاء من خلال

¹ - الأمن السيبراني: هو النشاط الذي يؤمن الحماية للموارد البشرية والمالية المرتبطة بالتقنيات الحديثة للاتصالات بهدف التقليل من الخسائر التي تنتج عن التهديدات ، ويمكن إعادة الوضع إلى ما كان عليه في أسرع وقت بحيث لا تتأثر عجلة الإنتاج ولا تتحول المخاطر إلى خسائر مادية خطيرة/ أشرف جودة، المحاكم الإلكترونية، ص76- 91.

موقعهم وخبرتهم بتفاصيل عمل أنظمة الشبكة يشكلون أكبر خطر على أمن الشبكة والمعطيات المتداولة عبرها .
الآخر خارجي؛ ويقصد به ذلك الاختراق الذي يمس الشبكة من خارجها ويتمثل في أعمال المخترفين في مجال
القرصنة والاعتداء على المواقع الإلكترونية ، أو حتى الفضوليين الذين لا غرض لهم سوى إشباع فضولهم في
التجسس على الآخرين¹.

ثالثا: الصعوبات القانونية والإدارية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

● الجهل بالقانون لأغلبية شعوب العالم الثالث مما يجعلها تخشى اللجوء إلى الوسيط الإلكتروني لإيداع
الشكوى.

● عدم وجود تشريعات وطنية أو معاهدات دولية تواكب الثورة التكنولوجية الحاصلة في جميع الميادين
وخاصة في المجال القضائي².

المطلب الثالث: مزايا وعيوب تقديم الشكوى إلكترونيا: بعد عرضنا لمتطلبات وصعوبات العمل بالشكوى الإلكترونية،
نعرض في هذا المطلب مزاياها عيوبها.

الفرع الأول : مزايا الشكوى الإلكترونية: تتميز الشكوى الإلكترونية بالخصائص التالية:

- إيداع الشكوى عبر الوسيط الإلكتروني يعتبر ضمن إستراتيجية حديثة تهدف إلى تحسين أداء القضاء وتسهيل
إجراءات التقاضي من خلال عصنة جهاز العدالة.

- تسهيل الإجراءات على شركاء الجهة القضائية المقدمة لديها الشكوى وخاصة المحامين³.

- صفر ورقة: ويقصد بصفر مغادرة النظام الورقي الذي تتم به الشكوى التقليدية؛ بحيث لا يتم استعمال الوثائق
الورقية في مراحل الإجرائية بل تتم إلكترونيا ليتم التخلص من عملية التخزين وضياح الوثائق التي تصاحب في
الغالب الوثائق الورقية.

- الاعتماد على الوسائط الإلكترونية: يستعمل الشاكي الوسيط الإلكتروني في إيداع شكواه.

- سرعة التنفيذ: مما تتميز به عملية إيداع الشكوى إلكترونيا هي السرعة في التنفيذ بحيث تغني مقدم الشكوى
التنقل بهذا يوفر الجهد والوقت والمال.

- جودة الخدمة المقدمة: يقدم اللجوء إلى تقديم الشكوى إلكترونيا خدمة نوعية متميزة وذلك من خلال إمكانية
الإطلاع ومتابعة الشكاوى⁴

- القضاء على مظاهر الفساد في مرافق القضاء: يؤدي تقديم الشكوى إلكترونيا إلى القضاء على كل مظاهر الفساد
التي قد تواجه مسار الشكوى في المرافق الإدارية الموجودة في النظام التقليدي.

1 - محمود علي ، محال الدين، التقاضي الإلكتروني، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، العدد 10، أبريل 202، ص 135- 137.

2 - نجاة عزوغة ، ليلي بن قلة، النيابة العامة الإلكترونية، ص 300.

3 - نبيلة عبد الفتاح، أحكام التقاضي، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد الخاص (ديسمبر 2021)، ص 356، 357.

4 - نجاة عزوغة النيابة الإلكترونية ص 298-299.

- تأمين وثائق وسندات الشكوى.
 - إن نظام الشكوى الإلكترونية يقضي على كل احتمالات التعطيل المتعمد من جانب بعض الموظفين بالتواطؤ مع الخصوم.
 - يقضي اللجوء إلى تقديم الشكوى إلكترونياً على فرص التلاعب من طرف بعض الموظفين في المستندات و المواعيد. ويساعد النظام الإلكتروني للشكوى على تحقيق الشفافية، إذ أن جميع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالشكوى متاحة للخصوم مما يسهل الحصول عليها.
 - اللجوء إلى الشكوى إلكترونياً يوفر السرية التامة في تداول الملفات التي قد يخشى أطراف الشكوى من إفشائها.
 - مما يتميز به نظام تقديم الشكوى إلكترونياً أنه نظام لا يلتزم بوقت معين فهو يعمل طول السنة وعلى مدار اليوم والأسبوع
 - إن تقديم الشكوى إلكترونياً لا يلزم ولا يرهن الموظف بمكان معين ليتخذ الموظف القرار.¹
- الفرع الثاني : عيوب الشكوى الإلكترونية:** بالرغم مما يتوفر عليه النظام الإلكتروني للشكوى من خصائص ومزايا تؤهله لأن يكون بديلاً وناجحاً ومتماشياً مع التطورات الحاصلة في العصر الحديث ، غير أن هناك مخاوف تحول دون نجاحه ، ومن أهم تلك المخاطر:
- كثرة الفيروسات في الأجهزة الإلكترونية مما يؤثر سلباً على عملها ويؤدي إلى ضياع وإتلاف المحتويات المخزن في تلك الأجهزة.
 - انتشار أعمال السرقة والقرصنة على أجهزة الحاسوب الأنظمة المشغلة لها²
 - يقلص نظام الشكوى الإلكتروني فرص المحامي في تقديم الدفوعات القانونية الإجرائية ، وهذا يمثل إخلالاً لمبدأ الدفاع.
 - الشكوى إلكترونياً يحتاج إلى نظام معلوماتي محصن حتى لا يؤدي اختراق الموقع الإلكتروني إلى التلاعب بالأدلة والسندات.
 - يهدد نظام الشكوى الإلكترونية قواعد الإعلان القضائي الذي يتم على يد موظف يسمى المحضر أو معاون القضائي في بعض الحالات.
 - يحتاج نظام الشكوى الإلكترونية إلى إمكانيات مادية وبشرية وفنية، ونصوص تشريعية تتماشى وتطور هذا النظام يمكن تجاوز هذه المخاطر في حالة تم تطبيق علانية الجلسات، و تمكين النظام من الحماية اللازمة، وسن قوانين تشريعية تنظم هذا النظام الحديث.

¹ - خديجة مجموع ، المحكمة الرقمية في المغرب واقع وآفاق، مجلة المعرفة ، العدد 11، ديسمبر 2023، ص 648.

² - نبيلة عبد الفتاح ، أحكام التقاضي الإلكتروني، ص 357.

- إلغاء روح القانون : يتحفظ الكثيرون من استخدام الوسائل الحديثة في تقديم الشكوى بحجة أن عالم التكنولوجيا يجعل من الإنسان آلة من خلال اعتباره رقما معلوماتيا أو كودا مشفرا دون النظر إلى بعده الإنساني وهذا ما يؤثر على روح القانون والمساس بحرية القاضي في الإقناع ، ويستدلون أيضا بقولهم أن الحاسوب يعمل على تحليل المعلومات والبيانات المبرجة فيه مما يلغي للجانب الإنساني للقاضي ؛ فمثلا لو استمع القاضي شكوى أو شهادة شخص ما عبر الشاشات لا يمكن أن يتساوى مع الحضور الفعلي لأن القاضي يشاهد حالات وانفعالات الشخص مما يبيّن لدى القاضي قناعة قد تؤثر على الحكم الذي سيصدره.

ويرد على ذلك؛ أن الرقم أو الكود المشفر للشاكي هو عبارة عن إجراء لحماية البيانات والوثائق الخاصة به، وأن غياب شعور القاضي وإحساسه أثناء إصداره الحكم فمن حق القاضي أن يستدعي الشخص الشاكي إذا اقتنع بضرورة ذلك و أن التواصل.

- انتهاك الخصوصية: إن أداة التحكم في الوسيط الإلكتروني قد لا تكون في يد خصوم الشكوى ولا الجهة القضائية المشتكى إليها مما يشكل هاجسا لدى الكثيرين حول إمكانية اختراق الشبكة وهذا ما يعرض الوثائق والبيانات إلى السرقة انتهاك الخصوصية.

- عدم المساواة بين خصوم الشكوى: إن التغطية بشبكة بالانترنت ضرورية من استخدامها في مسار الشكوى وقد يشكل انعدامها أو ضعفها عند بعض خصوم الشكوى عاملا معيقا للمتابعة السليمة لهذا المسار وهذا ما يمس بمبدأ المساواة بين الخصوم¹.

المبحث الثاني : واقع التجربة الجزائرية والمصرية:

مع إقرارنا بالتباين الحاصل بين التجربة الجزائرية والمصرية؛ فالشكوى الإلكترونية في الجزائر تخص الجانب الجنائي، أما في مصر فهي تخص الجانب الاقتصادي، لكن الذي يهمنا هو المكانة التشريعية للشكوى الإلكترونية في القانون الجزائري والقانون المصري بغض النظر عن مجالها و ميدانها، وعلى هذا الأساس يكون تركيزنا في هذا المبحث.

المطلب الأول: الشكوى الإلكترونية في العدالة الجزائرية:

في هذا المطلب سنتناول مضامين النصوص التشريعية التي لها علاقة بتطوير جهاز العدالة، وإجراءات وخطوات تقديم الشكوى إلكترونيا الإلكترونية من خلال عرضنا لأحكام النصوص التشريعية ذات الصلة بالموضوع.

الفرع الأول: الشكوى الإلكترونية أحد أوجه عصنة العدالة:

تسابق معظم الدول اليوم إلى الاستفادة من الثورة العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم وتحاول الوصول إلى أقصى قدر ممكن من تسخيرها للنهوض بمختلف القطاعات والجزائر سعت كغيرها سعت إلى ذلك، وبحكم موضوع هذه الدراسة فسنبسط الضوء على جانب عصنة قطاع العدالة على وجه الخصوص.

¹ - إسلام عبد المنعم، إلكترونية التقاضي ، ص532- 537.

يظهر جليا أن المشرع الجزائري حرص على إدخال البعد التكنولوجي في جهاز العدالة تحسينا للخدمة القضائية وتقريبا للعدالة من المواطن وتخفيفا للعبء عن المتخاصمين ومن الشواهد على ذلك قانون عصرنة العدالة 03-15 والأمر 04-20 للذان يعتبران أحد الخطوات المهمة في تطوير جهاز العدالة، والذي جاء فيهما:

- يمكن القيام بجميع إجراءات التحقيق القضائي من سماع المتهمين والشهود والتبليغات و إجراءات الاستجوابات عن طريق استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد .
- وكذلك يمكن استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة والقيام بكافة إجراءات المحاكمة سواء بطلب من النيابة العامة أو من أحد الأطراف أو دفاعه.¹
- صلاحية الإشعار الواردة بواسطة الوسيط الإلكتروني واعتباره تأشيرة ودليلا في حالة استعماله
- يمكن استعمال الوسيط من أجل تمديد الآجال وفقا للقانون.
- يمكن تحصيل مصاريف إيداع الشكوى بواسطة وسائل الدفع الإلكتروني.
- وجوب سرية الوسيلة الإلكترونية لضمان المحتوى المتداول عبرها.
- تجريم الاستعمال غير القانوني للعناصر الشخصية كالتوقيع الإلكتروني، والاستعمال الشهادة الإلكترونية المنتهية الصلاحية.²

إضافة إلى هذا؛ فإن من أهم الخطوات التي تبناها المشرع الجزائري من أجل حماية المعطيات الشخصية المتداولة عبر الوسيلة الإلكترونية هي إصداره للقانون 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي³، حيث ضبط تعريف بعض المصطلحات ذات الصلة بالموضوع الذي عالجها، وحدد المبادئ لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، والإجراءات السابقة للمعالجة كالتصريح والترخيص، وحدد الهيئة المعنية بحماية المعطيات الشخصية، وفي الباب الرابع حدد حقوق الشخص المعني بالمعالجة، وفي الباب الخامس بين التزامات المسؤول عن المعالجة.

من خلال عرضنا للقوانين 03/15 و 07-18 و 04-20 وما تضمنته مواد من تشريعات لم نقف على نص صريح يتحدث على الأرضية الرقمية التي يتم من خلالها تقديم الشكوى، بل اكتفت الوزارة المسؤولة على قطاع العدالة بإصدار بيان على مستوى موقعها الرسمي بتاريخ 28 جويلية 2020 تحت عن "إطلاق أرضية النيابة العامة الإلكترونية"⁴ جاء في مضمون هذا البيان؛ إن إطلاق أرضية رقمية لاستقبال وتلقي الشكاوى والعرائض هو خطوة في مواصلة تطوير وتحسين الخدمات

- المواد (441 مكرر إلى 441 مكرر 9) من الأمر رقم 04-20 مؤرخ في 11 محرم عام 1442 هـ الموافق لـ 30 غشت سنة 2020م يعدل ويتمم

رقم 66_155 المؤرخ عام 1386 هـ الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966م والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.¹ الأمر

² - المواد (11- 18) من قانون 03/15 مؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق لـ 01 فبراير سنة 2015 يتعلق بعصرنة العدالة.

³ - 07-18 مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 هـ الموافق لـ 10 يونيو 2018م المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي .

⁴ - النيابة العامة الإلكترونية: هي وسيلة إلكترونية تمكن الشخص (طبيعي أو معنوي) أو وكيله إيداع شكوى على مستوى مصالح النيابة العامة، ليم إعلانه عن مآل الشكوى بنفس الوسيط/ زعزوعة، النيابة الإلكترونية في التشريع الجزائري ص 296.

للأشخاص المقيمين على أرض الوطن والجالية في الخارج سواء كانوا طبيعيين أو معنوين، يتعين عليهم الولوج إلى أرضية النيابة العامة بغرض ملء استمارة شكوى أو عريضة عن بعد ليتم تحويلهما إلكترونيا إلى ممثل النيابة العامة (وكيل الجمهورية في المحكمة، النائب العام بمجلس القضاء) ليتم إعلان المعني بمآلها عبر نفس الوسيط.

وبهذا يتبين حرص المشرع الجزائري على تحديث وعصرنة العدالة، ولا خلاف أن الشكوى الإلكترونية تتناغم وتنسجم إلى حد بعيد مع تلك الأهداف، وإن كانت النصوص الموجودة إلى الساعة لا تنص صراحة عليها إلا أن الذي يظهر مما تقدم أن تنظيمها ليس سوى مسألة وقت.

الفرع الثاني: مراحل تقديم الشكوى إلكترونيا:

أرقت وزارة العدل بالبيان المشار إليه سابقا بدليل يُمكن لنا أن نجد فيه الخطوات والإجراءات المتبعة لتقديم الشكوى إلكترونيا؛ وتفصيل تلك الخطوات كما يلي:

01- الولوج إلى الأرضية الإلكترونية المتاحة على مستوى الموقع الإلكتروني لوزارة العدل¹.

02- النقر على أيقونة "تسجيل شكوى أو عريضة".

03- إدخال البيانات الشخصية الخاصة بهوية الشخص وعنوانه وإقامته ورقم هاتفه وعنوان بريده عند ملء استمارة الشكوى.

04- النقر على زر "التالي".

05- لتأكيد المعلومات يجب النقر على زر OK.

06- بعد تلقي رمز التأكيد، يمكن إدراج بيانات ومعلومات الشكوى باتباع الآتي:

- إدخال رمز التأكيد المرسل.
- النقر على زر "الآتي" لإدخال البيانات الخاصة بالشكوى والمتمثلة في:
 - اختيار الجهة القضائية الموجهة إليها الشكوى.
 - تحديد نوع الشكوى وإدخال مضمونها.
 - إرفاق وتحميل المرفقات والوثائق المدعمة للشكوى إن وجدت.
- النقر على زر OK الذي يظهر على نافذة تأكيد المعلومات لتحويل الشكوى بشكل آلي إلى ممثل النيابة العامة (وكيل الجمهورية أو النائب) لاتخاذ الإجراء المناسب.
- لتظهر بعد ذلك نافذة تؤكد نجاح تسجيل الشكوى، وتشير إلى ضرورة الاحتفاظ باسم المستخدم وكلمة المرور اللذان سيزود بهما مقدم الشكوى أو وكيله ليتمكن من الاطلاع على مآل الشكوى.
- بعد النقر على زر OK في هذه النافذة يظهر وصل التسجيل والاطلاع على مآل الشكوى قابل للطباعة.
- ليحتفظ به مقدم الشكوى أو وكيله للولوج به بعد ذلك في أي وقت إلى فضاء مآل الشكوى عبر

¹ - <https://e-nyaba.mjjustice.dz/choix.php>

أرضية النيابة العامة الإلكترونية باختيار مآل الشكوى وإدخال اسم المستخدم وكلمة المرور المسجلين في الوصل المحتفظ به بغرض الاطلاع على مآل الشكوى والتدابير المطلوب اتخاذها. للإشارة ، يمكن إعلام المعني بمآل الشكوى عبر رسالة نصية (SMS) أو عبر البريد الإلكتروني.

المطلب الثاني : الشكوى الإلكترونية في القانون المصري:

في هذا المطلب سنتطرق إلى نطاق ومجال استخدام الوسيط الإلكتروني في المحاكم الإلكترونية المصرية، ونتناول المراحل فيه التي يتبعها مقدم الشكوى الإلكترونية لدى المحاكم الاقتصادية.

الفرع الأول: الشكوى الإلكترونية في المجال الاقتصادي خطوة نحو عصنة العدالة:

إن إنشاء المحاكم الاقتصادية بنص القانون 19- 146¹ يعتبر تجربة تشريعية مهمة في مصر لتنظيم أحكام التقاضي الإلكتروني، وكما هو معروف أن الشكوى تعد من أول مراحل التقاضي. وسيركز عرضنا عن وضع الدعوى الإلكترونية في هذا القانون؛ على النحو التالي:

عرّف وضبط فيها المشرع المصري المصطلحات ذات الصلة بالمحاكم الإلكترونية؛ مثل السجل التجاري و العنوان الإلكتروني الإيداع الإلكتروني و البريد الإلكتروني والموقع الإلكتروني وغيرها من المصطلحات ذات الصلة، وحدد أيضا الأشخاص والهيئات التي لها الحق في تقديم الشكوى إلكترونيا لدى المحاكم الاقتصادية. وبين كيفية إقامة الدعوى الخاصة بالمحكمة الاقتصادية وإعلان أطرافها بأي إجراء وتسديد رسوم الدعوى إلكترونيا.

الفرع الثاني: خطوات إيداع الشكوى لدى المحاكم الاقتصادية:

إذا أراد أحد الأشخاص أو الهيئات المخاطبين بقانون 37 لسنة 1994² تقديم الدعوى، فإنه يقيم الدعوى محامي وكيل عن المدعي مقيّد في أرضية مصر الرقمية بالتعاون مع نقابات المحامين وبعد استكمال كل الإجراءات المطلوبة وفقا لضوابط محددة، متبعا الخطوات التالية:

01- اختيار نوع المحكمة من القوائم المتاحة ثم تسجيل الدعوى وبيانات ومعلومات أطرافها وموضوعها وطلبات المدعي والتوكيلات وبطاقات المدعين و.....

02- بصيغة PDF يتم إدخال عريضة الدعوى.

03- يتم إدخال مستندات وبيانات الدعوى بصيغة PDF.

04- تقوم المنظومة بتكوين صحيفة الدعوى بناء على ما سجل من معلومات وتضيف لها QR code يحتوي على بيانات الصحيفة من أجل تأمينها.

05- بعد اطلاع المحامي على الصحيفة ومعاينتها يقوم بطباعتها وتوقيعها.عداد مميز بلونه ويقوم بمسحها ضوئيا.

¹ - قانون 146 لسنة 2019 يعدل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008.

² - قانون التحكيم المصري رقم 37 لسنة 1994.

- 06- يرسل المحامي الصحيفة ويرفقاها بالتوكيلات ومستندات الدعوى للمنظومة.
- 07- يراجع الموظف المختص بالمحكمة كل ما أرسله المحامي، وبعد التأكد من استفاء البيانات يرسل للمحامي إشعاراً بالمبالغ المستحقة عن إقامة الدعوى.
- 08- يقوم المحامي بعد تلقي الإشعار بدفع المستحقات بواسطة وسائل الدفع الإلكترونية.
- 09- يتلقى الموظف المختص الأشعار يفيد بسداد الرسوم فيباشر إجراءات قيد الدعوى على المنظومة وينشئ رقم الدعوى وتاريخ قيدها ورقم الدائرة وتاريخ جلسة المحاكمة آلياً.
- 10- يعلم النظام آلياً المحامي بقيد الدعوى وبياناتها.
- 11- يسلم المحامي أصل صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب أو أمام المحكمة.¹
- وهكذا يكون المحامي وكيل المدعي قد استوفى جميع الإجراءات المطلوبة لتقديم الشكوى إلكترونياً . ولا نرى فرقا بين خطوات إيداع الشكوى في أرضية النيابة العامة الإلكترونية الجزائرية ومنصة مصر الرقمية، إلا ما اشترطه المشرع المصري بأن يكون مقدم الشكوى محامي مختص وكيلاً عن المدعي.
- من خلال ما سبق نستنتج أن التجربة المصرية محصورة في المجال الاقتصادي، ويمكن للمشرع المصري أن يعمم تجربة المحاكم الاقتصادية على باقي القطاعات لأنها في نظرنا تجربة إلكترونية ناجحة، ويمكن للجزائر وباقي الدول العربية أن تحدد حدودها.

خاتمة:

وفي الختام؛ وبعد عرضنا لجزئيات وتفاصيل الموضوع نخلص إلى النتائج التالية:

- ✓ إن إدخال عالم التكنولوجيا والمواصلات الحديثة في جهاز العدالة يعد خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح و من شأنه أن يحدث طفرة نوعية في تسهيل إجراءات التقاضي والقضاء على كل أشكال البيروقراطية وتخفيف العبء عن المتخاصمين.
- ✓ النيابة الإلكترونية في التجربة الجزائرية والمحاكم الاقتصادية الإلكترونية في التجربة المصرية تعتبران خطوة مهمة، لكنها غير كافية.
- ✓ إن الاستفادة من الوسيط الإلكتروني يستلزم ويحتتم على بعض الدول العربية أن توفر له البيئة المناسبة، وذلك من خلال :

- تشريع قوانين تنشئ وتؤسس وتنظم الوسيط الإلكتروني الحديث في إيداع الشكوى.
- تأهيل الكادر البشري من قضاة ومحامين وإداريين ومختصين في مجال المعلوماتية.

- حاتم جعفر، الأمن السيبراني والتقاضي تحديات وآفاق دراسة حالة المحاكم المصرية بحث مقدم للمؤتمر الدولي 23 الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن 21، ما بين 21- 22 أبريل 2024، ص 1389- 1390.

- إنشاء منظومات معلوماتية مستقلة، وحمايتها بوسائل قوية.
- على الدول العربية تطوير الصناعة الإلكترونية لضمان الاستقلالية.
- نشر الوعي المواطنين وثقافة استعمال الوسائل الحديثة في إجراءات الشكوى من خلال تنظيم ندوات ودورات تثقيفية، واستغلال جميع وسائل الإعلام للترويج لذلك .
- توفير التغطية بشبكة الانترنت بتدفق جيد .

قائمة المراجع:

أولا : الكتب :

- 01- البهوتي ، كشف القناع على متن الإقناع، ط1417، 01/هـ/1997م، عالم الكتب بيروت، ج05.
- 02- ابن همام الحنفي، فتح القدير، ط2003، 01م/1424هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج08.
- 03- القرافي، الذخيرة، ط01، 1994م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج11.
- 04- ابن منظور ، لسان العرب، دار المعارف القاهرة، م04.
- 05- أبو الحسن أحمد ، معجم مقاييس اللغة، ت عبد السلام هارون، دار الفكر ج03.
- 06- فوزية عبد الستار، الإدعاء المباشر في الإجراءات الجزائية دراسة مقارنة، ط04، 2017م، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 07- معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط04، 1425هـ/2004م، مكتبة الشروق الدولية، الرياض، ج02.
- 08- مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها الجمع، الهيئة العامة لشؤون المطبعة الأميرية، 1404هـ/1983م، ج07.
- 09- محمد حزيط، أصول الإجراءات في القانون الجزائري، ط04، 2024م، دار بلقيس، الجزائر.
- 10- محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، ط خ، 1423هـ/2003، المملكة العربية السعودية.

ثانيا: البحوث العلمية والمقالات:

- 01- نبيلة عبد الفتاح، أحكام التقاضي الإلكتروني، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص (ديسمبر 2021).
- 02- أشرف توفيق، شرح قانون الإجراءات، 2012م، ج01.

- 03- حاتم جعفر، الأمن السيبراني والتقاضي، تحديات وآفاق دراسة حالة المحاكم المصرية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي 23 الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في القرن 21، ما بين 21- 22 أبريل 2024م.
- 04- شاهر محمد علي، الشكوى كقيد، ماجيستر كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2010/2009م.
- 05- عبد الحلیم فؤاد، الشكوى والتنازل عنها، دراسة مقارنة ، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي، 2010/2012م
- 06- عبد العزيز بن سعد، المحكمة الإلكترونية، دراسة تأصيلية مقارنة، دار جامعة نايف للنشر، 1439هـ/2017م، الرياض.
- 07- محمود علي، محال الدين، التقاضي الإلكتروني، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد 10، أبريل 2020م.
- 08- نجاة زعزوعة، ليلي بن قلة، النيابة العامة الإلكترونية في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد

ثالثا: القرارات والقوانين:

- 01- قانون 146 لسنة 2019 يعدل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادرة بالقانون 120 لسنة 2008
- 02- قانون 03/15 مؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436هـ الموافق ل 01 فبراير 2015م يتعلق بعصنة العدالة،
- 03- قانون التحكيم المصري رقم 37 لسنة 1994م.
- 04- الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386هـ الموافق لـ 08 يونيو سنة 1966م الذي يتضمن قانون الإجراءات المعدل والتمم.
- 05- الأمر رقم 150 الصادر في 20 ذي الحجة 1329هـ الموافق لـ 3 سبتمبر 1950 المتضمن قانون الإجراءات المصري.
- 06- الأمر رقم 20- 04 مؤرخ في 11 محرم عام 1442هـ الموافق ل 30 غشت سنة 2020م، يعدل ويتمم الأمر رقم 66- 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386هـ الموافق ل 8 يونيو سنة 1966 م والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.
- 07- قانون رقم 18-07 مؤرخ في 25 رمضان عام 1439هـ الموافق ل 10 يونيو سنة 2018م يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

رابعا : الانترنت :

<https://e-nyaba.mjustice.dz/choix.php>